

الأسواق المالية الدولية

1- من التكامل المالي الدولي إلى الأسواق المالية الدولية:

عندما نتكلم عن الأسواق المالية الدولية فإننا نتعرض للتجمعات المالية الدولية التي تم استحداثها بناء عن التكامل والترابط المالي العالمي الذي أحدث مثل هذه الفضاءات المالية الدولية التي تركز أساسا على نتائج العولمة المالية، إلا أنه في مطلع القرن الحادي والعشرين، تتعرض مزايا التكامل المالي الدولي لهجوم أقوى من أي وقت مضى منذ 1940s (أربعينيات القرن الماضي). وحتى أنصار التيار الأكاديمي السائد للتجارة الحرة المتعددة الأطراف للسلع الأساسية، مثل جاغديش باغواتي Jagdish Bhagwati، يرون أن مخاطر التكامل المالي العالمي في الآونة الأخيرة تفوق الفوائد الناجمة عنه. حيث أنه منذ 1960s "تدفقات رأس المال الدولية الحرة" كانت "مرتبطة بتدهور الكفاءة الاقتصادية (كما يقاس بالنمو والبطالة)".

مثل هذه المخاوف بشأن التكامل المالي الدولي زادت وتيرتها على ضوء الأزمات المالية الدولية المتعددة التي حدثت منذ أوائل التسعينيات في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا وروسيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي تنقل عدواها بعد ذلك لكل دول العالم خاصة ذات الانفتاح المالي منها. تعتمد المعاملات المالية الدولية بطبيعتها على توقع أن الأطراف المتقابلة ستفي بالالتزامات التعاقدية المستقبلية؛ وبالتالي فإنها تضع الثقة المتبادلة فيما بينها وبطبيعة الحال، توجد هذه العوامل نفسها في الصفقات المالية الداخلية البحتة، ولكن تعتبر التكاليف الناجمة عن صدمات السوق على المستوى الدولي أكثر تكلفة. وعلاوة على ذلك، فإن مشاكل الرقابة والفصل في القضايا كلها أوامر ذات حجم أكثر صعوبة مقارنة بالدول ذات السيادة في تعاملاتها الوطنية المحلية والتي تخص تنظيم أسواقها. وبالتالي، فإن تجنب الأزمات الدولية واحتوائها أصعب في جوهرها من الأزمات المحلية البحتة. كما أثارت عوامل أخرى غير التهديد بالأزمات، مثل قدرة أسواق رأس المال على تقييد السياسات الاقتصادية ذات التوجه المحلي، مخاوف بشأن زيادة الانفتاح المالي.

2- ظهور أسواق رأس المال الدولية

بدأت الاضطرابات المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998 الإقليمية، كهزة محلية على ما يبدو في تايلاند البعيدة ولكنها تضخمت بعد ذلك إلى أزمة ذات تداعيات هائلة في الأسواق المالية في كل قارة. وانضمت كل من مؤسسات الإقراض الدولية، بقيادة صندوق النقد الدولي، والحكومات الوطنية إلى الاستجابة إليها من جهة والتداعيات السياسية والاقتصادية عليها من جهة أخرى.

في ذلك الوقت، بدت التداعيات الواسعة النطاق للأزمة الآسيوية غير عادية. مثل هذه التحولات في الأحداث لم يكن من الممكن تصورها من قبل، على سبيل المثال، خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي عملت الأنظمة المالية المحلية في أغلب البلدان في ظل قيود حكومية واسعة النطاق، وقطعت عنها التأثيرات الدولية بسبب جدران الحماية الرسمية. ولكن على الرغم من تلك القيود، التي كانت إرثا من الكساد الأعظم خلال فترة الثلاثينيات الناجم عن الأزمة المالية سنة 1929 والحرب العالمية الثانية، فإن الأزمات المالية الدولية

تحدث من وقت لآخر. ولكن بين عامي 1945 و1970، كانت آثارها تميل إلى أن تكون محلية، مع تأثير ضئيل ملحوظ على وول ستريت.

بالنظر إلى الفوائد المفترضة لسوق رأس المال العالمي، لماذا كانت السوق لا تزال مجزأة ومحدودة النطاق بعد جيل كامل من نهاية الحرب العالمية الثانية؟

ففي أعقاب أزمات الحرب العالمية الأولى والعودة القصيرة بين عامي 1925 و1931، ذبل التمويل الدولي في الكساد العظيم. كما حدثت الحكومات في كل مكان من نطاق الأنشطة المحلية أيضا، وفرضت تنظيما أكثر صرامة وتم حضر عدد كبير من الأنشطة المالية بشكل مباشر. كما عززت الحرب العالمية الثانية زوال سوق رأس المال العالمي. وفي أوائل الخمسينيات، ظلت الاقتصادات الرئيسية في العالم مرتبطة فقط من خلال الترتيبات التجارية والمالية التقليدية، وعادة ما تكون ثنائية. فقط وفي سنوات 1960s بدأت تحركات رأس المال الخاص في العودة على نطاق محدد، ولكن في سنوات 1970s نمت بسرعة. وفي سنوات 1980s، تسارع هذا النمو (على الرغم من أن رأس المال العالمي تجاوز إلى حد كبير البلدان النامية الغارقة في أزمة الديون في هذا العقد). واستمرت الأزمات الدورية في الأسواق المالية الناشئة في بعض الأحيان في إعاقة وصول البلدان النامية إلى تدفقات رأس المال من الخارج. ومع ذلك، بدأ الاتجاه العالمي للانفتاح المالي بعد سنوات 1980s لتصبح حركة رأس المال الدولي لم يسبق لها مثيل منذ ما يقرب قرن من الزمان.

قبل الحرب العالمية الأولى، كانت سوق رأس المال نشطة وحررة تربط المراكز المالية في أوروبا والنصف الغربي من الكرة الأرضية وأفريقيا والشرق الأقصى. يمكن لقارئ القرن التاسع عشر لصحيفة الإيكونوميست تتبع الاستثمارات في السكك الحديدية الأمريكية، ومناجم الذهب في جنوب أفريقيا، وما إلى ذلك من الاستثمارات في العالم، ربما كان التقدم الكبير في مجال الاتصالات في تلك الحقبة أكثر أهمية من أي شيء تم تحقيقه منذ ذلك الحين. حيث أدى مد خيوط وكابلات الاتصال عبر المحيط الأطلسي في عام 1866 إلى تقليل وقت تسوية المعاملات العابرة للقارات من حوالي عشرة أيام (مدة رحلة الباخرة بين ليفربول ونيويورك) إلى ساعات فقط. وقد تطورت بالفعل سوق عالمية مزدهرة لرأس المال في السنوات ما بين منتصف القرن التاسع عشر وعام 1914. ولكن على الرغم من الانتعاش الذي أعقب توقف الحرب العالمية الأولى، انهار السوق نتيجة للكساد العظيم في جميع أنحاء العالم. تميز الثلث الأوسط من القرن العشرين برد فعل حاد ضد الأسواق العالمية، وخاصة السوق المالية.

3- مفهوم الأسواق المالية الدولية:

كمفهوم عام للأسواق المالية الدولية نستطيع القول بأنه بنفس المفهوم الذي ينطبق على الأسواق المالية المحلية الذي يجمع بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، لكن تتم فيه التعاملات والتداولات لأوراق مالية ونقدية بقيم أكبر وعلى مستوى دولي من قبل بنوك وهيئات مالية ومنشآت الأعمال بهدف تحقيق التمويل الدولي ويسمح لجميع الجنسيات الاستثمار فيه.

4- وظائف السوق المالي الدولي:

تقوم الأسواق المالية الدولية بالوظائف التالية:

- تعبئة المدخرات المالية على مستوى دولي وتمويل احتياجات منشآت الأعمال الدولية ومساعدة الدول في تمويل برامجها التنموية.
 - المساهمة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية وفق الأنظمة الشبكية المعمول بها لتنظيم حركتها.
 - تحديد أسعار الفائدة بشكل منسق على مستوى دولي على القروض والسندات الدولية.
 - المساهمة في تنظيم وتحديد أسعار أسواق الصرف الأجنبية وتسهيل انسيابية تنقل المعلومات حولها والمساعدة على تسوية مدفوعاتها.
 - المساهمة في إنشاء أنظمة دفع إلكترونية معتمدة دولياً من خلال غرف المقاصة والتي تسهل عمل المستثمرين في البورصات العالمية وتعاملاتهم مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية.
 - تطبيق إجراءات تنظيمية على المستوى الدولي والتي تساعد في تجنب حدة المخاطر الناجمة عن التقلبات في مختلف البورصات ومحاولة وضع قواعد ومعايير عالمية يخضع لها الجميع.
 - تعتبر الفضاء المناسب لتحديد أسعار مختلف الأصول المالية المتداولة على المستوى الدولي.
- وتعتبر هاته الوظائف بمثابة الأهداف التي تم من خلالها إنشاء الأسواق المالية الدولية في العالم.